

الهندسة السياسية والدستورية

Political and constitutional engineering

علي سعدي عبد الزهرة جبير

ALI SAADI ABDUL ZAHRA JUBEIR

كلية الهادي الجامعة بغداد (العراق)، البريد الإلكتروني: ali.saady1122@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/15

تاريخ القبول: 2020/11/23

تاريخ الاستلام: 2020/11/14

ملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على ماهية الهندسة السياسية والدستورية، ويحدث ذلك بعد عملية إجراء التعديلات اللازمة على الشيء القائم فعلاً، أي إحداث الإصلاحات الضرورية على الأجهزة والمؤسسات الدستورية، وكذلك أن يكون القانون فوق الجميع، وعدم التمييز بين الحاكم والمحكوم، وحماية حقوق الإنسان ومعاقبة منتهكها، والفصل بين المؤسسات السياسية، مع التأكيد على سمو المؤسسة التشريعية باعتبارها هي من تشرف القوانين، واستقلال المؤسسة القضائية، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم أو من التقدم إلى الأعلى مع وضع استراتيجية طويلة الأمد تواكب التطورات التي تحدث على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وخلصت الدراسة إلى أن الهندسة السياسية والدستورية هي حاجة ضرورية لجميع الدول، ولاسيما دول عالم الجنوب. كلمات مفتاحية: الهندسة السياسية، الهندسة الدستورية، حقوق الإنسان، الديمقراطية.

ABSTRACT:

This study tries to shed light on what political and constitutional engineering is, and this happens after the process of making the necessary adjustments to the existing thing, that is, bringing about the necessary reforms to the constitutional bodies and institutions, as well as for the law to be above all, not to distinguish between the ruler and the ruled, and to protect human rights and punish Violators, and the separation between political institutions, with an emphasis on the supremacy of the legislative institution as it is the one that legislates laws, and the independence of the judicial institution, which leads to the transition of the state from backwardness to progress or from progress to higher progress with the development of a long-term strategy that keeps pace with developments that occur at the level The study concluded that political and constitutional engineering is a necessary need for all countries, especially countries of the South.

Keywords: Political engineering, constitutional engineering, human rights, democracy.

أن الهندسة السياسية مصطلح حديث النشأة ظهر عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وهو مفهوم يهتم ببناء الدولة وإدارة شؤونها عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، وإعادة بناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مما يؤدي إلى انتقال الدولة إلى وضع أفضل ومتقدم على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن الهندسة السياسية مثلها مثل الهندسة في العلوم الطبيعية تعمل من أجل تحويل وترجمة الأفكار والنظريات إلى واقع عملي ملموس وفقاً لأهداف محددة لسعادة ورفاهية المجتمع، وترتكز الهندسة السياسية على مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية وعلى الطبيعة التشاركية للسياسة، بينما تعني الهندسة الدستورية تنظيم سيادة الشعب في إطار دولة ديمقراطية تعمل على حفظ تلك السيادة والحقوق والحريات العامة، وتفعيلها حتى يتأتى للشعب أن يقرر مصيره السياسي والمدني، لأن تقرير المصير من الحقوق الأساسية التي يجب أن تكون مشمولة للشعوب وعلى جميع المستويات، وهذا تعني هندسة الدستور إدخال تعديلات وإصلاحات جديدة على مستوى الوثيقة الدستورية مع مراعاة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وأن إشكالية البحث تختص بأهمية حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وهندسة المؤسسات الرسمية وعلى وجه التحديد المؤسسة التشريعية، وأغفال المؤسسات غير الرسمية، وهذا الأمر ينعكس على الحياة السياسية في البلاد، وهي تحاول الإجابة عن ماهية الهندسة السياسية والدستورية.

وأن فرضية البحث تنطلق من أن الهندسة السياسية والدستورية قادرة على تطوير مجال حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون، وهندستها وفق المعطيات والتطورات التي تحدث في المجتمع بين الحين والآخر.

ويهدف البحث إلى التعرف على ماهية الهندسة السياسية والدستورية، من مفهوم الهندسة السياسية والدستورية، وماهي متطلبات وإبعاد وأنواع تلك الهندسة، وما هي ألياتها.

وتم الاعتماد على المنهج النظري والمتمثل بالمدخلات التي تتعلق بالهندسة السياسية والدستورية، وإخراجها وفق التطورات التي تحدث في المجتمع، كما تم الاعتماد على المنهج الوظيفي وذلك لمواجهة التحديات التي يتعرض لها النظام السياسي بين حين والآخر، ويتم ذلك عبر الهندسة السياسية والدستورية.

وتم تقسيم البحث إلى أربع مباحث تناول المبحث الأول مفهوم الهندسة السياسية، أما المبحث الثاني تناول مفهوم الهندسة الدستورية، في حين تناول المبحث الثالث الهندسة السياسية (المتطلبات والأبعاد والأنواع)، أما المبحث الرابع استعرض أليات الهندسة السياسية والدستورية.

2-مفهوم الهندسة السياسية:

تحمل كلمة الهندسة في اللغة العربية معاني متعددة، وأن أصل كلمة هندسة هي كلمة فارسية وتعني (الإندازة) وهي القدرة على حل المشكلات، ولقد ارتبط تعريف الهندسة في لسان العرب لابن منظور بمفهوم المهندس فيقال: فلان هندوس هذا الأمر وهم هنداسة هذا الأمر أي العلماء به، ورجل هندوس إذا كان جيد النظر مجرباً، والهندسة فرع من فروع الرياضيات الذي يدرس الأشكال الهندسة المجردة محاولاً إيجاد علاقات رياضية وهذا ما يسمى بالهندسة الرياضية، وأما الهندسة التطبيقية فهي استخدام معارف رياضية هندسية وفيزيائية لإيجاد حلول وتطبيقات في فروع مختلفة من العلوم والحياة العلمية (عائشة، 2017، صفحة 31).

والسياسة كما يصفها العديد من الكتاب بأنها علم وفن معاً، فهي علم لأن في السياسة قواعد متواترة ومنظمة، يمكن إرساؤها ويمكن التنبؤ بها، وهذه القواعد السياسية تختلف عن القواعد العلمية التي تستنبط في العلوم الطبيعية، لأن علم السياسة علم إنساني تختلف قواعده عن علوم الطبيعية والكيمياء، ولكن هذا الاختلاف وتلك الصعوبة في استنتاج تلك

القواعد لا ينفي صفة العلم عن السياسية، بالرغم من أن السياسية علم إنساني واجتماعي، فإنها أيضا فن لأنها تتوقف على الاختيار والتوقيت والتقدير، فالسياسة هي لغة تدبير شؤون الناس وتحليل أمورهم والرياسة عليهم، ونفاذ الأمر بينهم، ويقال الرياسة سأسهم إذا رأسهم، ويقال سوسوه وسأسوه، وساس الأمر سياسية والجميع ساسة وسواس (الجاسور، 2008، الصفحات 349-350).

وأن الجمع بين الهندسة والسياسية يعطي مفهوم الهندسة السياسية الذي ينتمي في الأصل إلى نظرية الهندسة، وهي اتجاه في الفكر يعتمد على سياسة العلوم من أجل وضع وسائل تحقق أهدافا اجتماعية مرجوة، وتحاول الهندسة السياسية أن تجد حلولاً للمشاكل السياسية بطريقة مشابهة لتلك التي يستخدمها المهندس المدني في تحديد إمكانية بناء جسر أو إنشاء طرق عامة، فمثلاً إذا واجه صانعوا السياسة مسألة البطالة وأرادوا أن يجدوا لها حلاً، فبإمكانهم أن يطورا عرضاً هندسياً يفسر الوسائل الكفيلة بمعالجة هذه المسألة وحلها، وقد يحدد هذا العرض المتغيرات المتعلقة بتحقيق التوظيف الكامل كما يحدد السبل التي يجب اتباعها للتوصل إليها (الكيالي، 1979، صفحة 589).

وأن الهندسة السياسية مثلها مثل الهندسة في العلوم الطبيعية تعمل من أجل تحويل وترجمة الأفكار والنظريات إلى واقع عملي ملموس وفقاً لأهداف محددة لسعادة ورفاهية المجتمع، بمعنى أن الهندسة السياسية هي فرع من المعرفة الذي يستخدم المصادر الطبيعية والأدوات العلمية والفنية لتصميم وإنتاج هياكل وعمليات وأنظمة ومؤسسات في المجتمع وفقاً لمعايير محددة وأهداف متفق عليها مجتمعياً، وبهذا أن الهندسة السياسية تعني ببساطة أن الإنسان يستطيع بأسلوب علمي ومنهجي تطوير مجتمعه عن طريق تغيير المؤسسات والقوانين والعمليات السياسية فيه، وكذلك عدم ترك الأشياء السياسية إلى الصدفة وإنما لا بد من الاهتمام بالأسباب والظروف والمعطيات وتسخيرها لتحقيق الأهداف المنشودة، وتعد الهندسة السياسية من أهم وأقوى الأدوات السياسية للقيام بتطوير جوهري في المجتمع وفي تشكيل أو إعادة تشكيل الهيكلية السياسية في المجتمع (رفقي، 2017، صفحة 83).

وظهرت الهندسة السياسية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وهو علم يهتم ببناء الدولة وإدارة شؤونها عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، وإعادة بناء المؤسسات العامة والخاصة مما يؤدي إلى انتقال الدولة إلى وضع أفضل ومتقدم على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي بداية ظهور هذا العلم وقع حصر مفاهيم الهندسة السياسية في عملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان دون التطرق إلى هندسة السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وترتكز الهندسة السياسية على مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية وعلى الطبيعة التشاركية للسياسة، وتوظف فيها المناهج الخاصة بالذكاء الاصطناعي والأدوات العلمية والفنية لتصميم وإنتاج عمليات وأنظمة ومؤسسات اجتماعية وفقاً لمعايير محدّدة وأهداف متفق عليها (تليلي، 2020، صفحة www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=680412).

وأن أغلب الدراسات لم تعطي تعريفاً واضحاً لها، كون هذا المفهوم حديث النشأة، فهو أسلوب علمي ومنهجي يتم عبره تغيير المجتمع عن طريق المؤسسات والقوانين والعمليات السياسية من أجل تصميم السلوك السياسي في الدولة وبناء مؤسسات ووضع قوانين ورسم جغرافيا سياسية، كما تعني الهندسة السياسية إعادة تشكيل أو تصميم المؤسسات والآليات القديمة والتقليدية بما يتناسب مع متطلبات العصر وضروريات الحياة، ويحقق تمكين المواطن من كامل حقوقه، ويكون ذلك عبر دراسة وتحليل العمليات والمؤسسات والآليات القائمة والقوانين السائدة والنماذج المستخدمة في المجتمع ومحاولة فهم كل مكوناتها وجزئياتها من أجل معرفة أسباب نجاحها وتعزيرها ومعرفة أسباب فشلها وتلاقيها (نعيمة، 2015، صفحة 110).

وأن الهندسة السياسية تعني علم بناء الدولة أي علم إدارة شؤون الدولة، عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، وبناء أو إعادة بناء المؤسسات العامة والخاصة بما يؤدي إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم أو من التقدم الأعلى مع وضع آليات استدامة عملية التقدم (المسلماني، 2018، صفحة 11).

والهندسة السياسية تعني عملية إجراء التعديلات اللازمة على الشيء القائم فعلاً، أي إحداث الإصلاحات الضرورية على الأجهزة والمؤسسات المختلفة، وترتكز على إنشاء شيء جديد، أو أن يبقى على الشيء القديم القائم ولا يزيله من الوجود بل يقوم بهندسته وإعادة هيكلته على جميع المستويات، وأن العملية الهندسة السياسية تشبه عملية ترميم ما هو موجود فعلاً، وهي عملية تدريجية تستغرق فترة من الوقت، وتضمن الإصلاح والتغيير نحو الأفضل من منظور القائمين على الدولة (الأسطال، 2011).

فالهندسة السياسية مفهوم و منهجية تعبر عن تطلع غربي هادف لإعادة تشكيل مفهوم السيادة لتحويلها لمجرد قيمة رمزية و ليست تعبيراً عن الاختصاص الداخلي للدول ولا قاعدة تمكن الدول من تبني الأنظمة السياسية، وتصبو الهندسة السياسية بأن تجعل الإنسان النقطة المحورية التي تؤسس أنظمة سياسية هادفة لتحقيق حاجاته بما يتماشى مع منظور حقوق الإنسان العالمية، وترتكز الهندسة السياسية على عالمية حقوق الإنسان والديمقراطية المشاركة كنموذج حكم والحكم الراشد كنموذج تسيير، ومركزية حاجات الإنسان في تعريف الأولويات السياسية والقرارية للدول، وضرورة تراجع الدول وسيادتها للسماح ببروز حكم عالمي ومواطنة عالمية (برقوق، 2009، الصفحات 62-63).

وترتبط الهندسة السياسية بمفهومين لا يمكن أن تقوم إلا في ظل وجودهما، فهي ترتكز على المواطن وما يتعلق به من حقوق ومشاركة، إذ يعتبر إشباع أكبر قدر من الحاجات الأساسية وتحقيق كرامة الإنسان، وهذا فهي تسعى لخلق مؤسسات وإيجاد آليات تضمن تحقيق ذات الفرد مواطنة وتعلو قمة هرم هذه الحقوق المشاركة السياسية أو الديمقراطية المشاركة، والاختيرة تحمل دلالة على وجود مشاركة شعبية فاعلة عبر إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع، كما أنها تمكن الشعب من أن يكون له دور في صنع السياسة العامة، وتعتبر المشاركة على وجود نوع من الاستقرار السياسي الذي يعتبر عاملاً لإنجاح عملية الهندسة السياسية، كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان وحرياته (خضر، 2005، الصفحات 179-180).

وتهدف الهندسة السياسية إلى دخال تأثيرات مدروسة ومتوقعة بناء على تصميمات مؤسسية أو تشريعية، وإلى تسوية وحل الصراعات الاجتماعية، وحل الصراعات والحروب الأهلية وبناء الدولة والمؤسسات بالنسبة بعد انتهاء الصراع العنيف، وتطوير وتحسين التمثيل السياسي والجودة الديمقراطية، وزيادة المشاركة السياسية والانتخابية، وأن الخطوة المهمة في الهندسة السياسية هو تصميم الدساتير الديمقراطية، وكيف يكون الشكل الدستوري الأنسب والضامن للنجاح الديمقراطية، باعتبار أن الدستور هو محاولة لوضع قواعد عليا ومجموعة من المبادئ التي تضبط ممارسة السلطة، ولا سيما ضبط وتقنين ووضع القواعد التي تحدد العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (العالى، 2014، الصفحات 217-318).

وتضمن الهندسة السياسية وجود أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تركز التداول السلمي على السلطة، ووجود انتخابات وتشكيل هيئات تمثيلية، وتتطلب وجود دستور يكرس حقوق الإنسان ومنظومة قانونية تدعم المساواة، وتفسح المجال لتشكيل مؤسسات غير رسمية وعملية انتخابية تضمن الشرعية وتجسد مؤسسات تمثيلية، ومنظومة مؤسساتية فاعلة وكفاءة تضيفي إلى حسن التسيير عبر تحويل مدخلات النظام السياسي إلى مخرجات بقيم مضافة وكفاءة عالية، وأن الهندسة السياسية من حيث دعائمها وآلياتها تساعد على تكريس الديمقراطية وتفعيل الحكم الرشيد عبر أنها أزمة المشاركة، وصيانة الحقوق والحريات، وتكريس مبدأ سيادة القانون عبر قيم العدالة والمساواة بين كافة الأفراد، وضمان الشفافية والمساءلة والمحاسبة وتكريس دعائم الشرعية السياسية (نعيمة، 2015، صفحة 122).

وينبغي التمييز بين هندسة السياسة والهندسة السياسية، فالأولى تعني ممارسة عقلانية تبنى على دراسة علمية ملائمة ودقيقة، وهي من اختصاص المستشارين والخبراء المشرفين والمتداخلين في عملية صنع القرار واتخاذ القرار، أما الثانية فهي علم تقني للسياسة يتم فيها الاستعانة بمعطيات العلوم الطبيعية، فهي مثلها مثل الهندسة في العلوم الطبيعية تعمل من أجل تحويل وترجمة الأفكار والنظريات إلى واقع عملي ملموس وفقاً لأهداف محدد سلفاً، بمعنى آخر أن الهندسة السياسية هي فرع من المعرفة الذي يستخدم المصادر الطبيعية والأدوات العلمية والفنية لتصميم وإنتاج عمليات وأنظمة ومؤسسات اجتماعية وفقاً لمعايير محددة واهداف متفق عليها (عائشة، 2017، الصفحات 35-36).

وتجمع الهندسة السياسية بين التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي، وتزواج بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي، ويشمل التخطيط كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والقانونية، وتهتم الهندسة السياسية بالتنفيذ والصيانة والتمويل والمتابعة (تليبي، 2020، صفحة 12)، وتقوم على تحويل المفاهيم والمبادئ النظرية إلى واقع عملي معيش، والانتقال من عالم الشعارات إلى عالم البرامج، ومن حالة الفوضى إلى حالة المهنية والتنظيم، وهذا يتطلب عدم ترك الأمور للمصادفة وإنما لا بد من الاهتمام بالأسباب والمعطيات والأوضاع المتاحة وتسخيرها لتحقيق الأهداف المنشودة، وتجسد الهندسة الدستورية الواقع العملي للأفكار التي يؤمن بها أفراد المجتمع لبناء آليات حكم عصرية وقوانين حضارية متطورة، نظراً لما تقوم به تلك القوانين من دور أساسي ومهم في تكوين الوعي والسلوك الإنساني وتطويرها، كما تقوم الهندسة السياسية على تصميم السلوك السياسي واستخدام المناهج والأساليب العلمية في التعامل مع الواقع من أجل تغييره للأحسن (رمضان، 2012، صفحة 113)، وكذلك (مؤلفين، 2014).

وخلاصة الهندسة السياسية هي التحليل السياسي الذي يبدأ بتحديد المشكلة ومعالجتها، وتنتهي بمجموعة من البدائل السياسية التي يوفرها التحليل المؤسسي، ويعمل التحليل السياسي والمؤسسي على تحديد الأهداف التي ترعى المصالح ومراجعة الأهداف في كل مرة من قبل المؤسسات قبل أن يقسمها في شكل خطط وتتجه بها نحو التنفيذ (عائشة، 2017، صفحة 34)، كما أنها رؤية تنطلق من دراسة كل شيء لتحسين كل شيء، ووضع تصور كلي بعيد المدى يصيغ السياسات ويضبط الخطى باتجاه ما يجب أن يكون (المسلماني، 2018، صفحة 8).

3- مفهوم الهندسة الدستورية:

الدستور من الناحية اللغوية كلمة فارسية تتكون من مقطعين، المقطع الأول (دست) وتعني اليد أو القاعدة، والمقطع الثاني (ور) وتعني صاحب، وبذلك تعني صاحب اليد أو القاعدة، كما تحمل كلمة دستور في اللغة الفارسية معاني عدة منها، (الإناء الكبير) لأنه جامع يؤخذ منه وقت الحاجة، ومنها (الوزير) لأنه أساس من أسس الحكم، وكذلك (الدفتر) الذي تجمع فيه قوانين الملك وضوابطه، أو تكتب فيه أسماء الجنود ومرتباتهم، وكلمة دستور في اللغة العربية تعني الأساس أو القاعدة، كما تعني القانون الأساسي الذي يبين أصول الحكم ومدى سلطاتها إزاء الأفراد (العاني، 1986، صفحة 64) وكذلك (العنبيكي، 2015، صفحة 45).

ويمثل الدستور المرجع الرئيس لقوانين الدولة والمصدر الرئيسي لجميع تشريعاتها، وهو يمثل احد اركان النظام السياسي للدولة، والسلطة المرجعية العليا للكيان الوطني التي يجري الاحتكام إليها، وتنظم القوانين من رحمها وتنشأ من خلالها السلطات وتتمايز عن بعضها صوتاً للحقوق، وتوزعاً للاختصاصات ومنعاً للاحتكار وتفعيلاً لآليات الرقابة، والدستور ليس وثيقة ثانوية بل هو المرجع الأساس للحكم الذي ينظم المجتمع لسنوات طويلة، لذلك فهو بمثابة العقد الاجتماعي الذي يعرف المجتمع والحكومة كل ما له وما عليه من حقوق وواجبات، لذا يجب أن يكتب الدستور بصورة تتلاءم مع المتغيرات الجديدة التي

تطراً على الحياة السياسية، وأن الدستور كتب لتنظيم كافة متطلبات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب، لذا يمكن للحكومات والشعوب المطالبة بتعديله أو تغييره بما يتناسب مع المعطيات الديمقراطية الجديدة التي تطرأ على المجتمع (عبدالزهرة، 2019، صفحة 19)، وكذلك (الجبوري، 2015، الصفحات 41-42).

وبهذا يعرف الدستور بأنه مجموعة القواعد والأحكام العامة التي تحدد طبيعة النظام السياسي، وماهية مؤسساته الدستورية والسياسية، وتبين مما تتكون وكيف تتكون تلك المؤسسات وما اختصاصاتها وما علاقتها مع بعضها، وما علاقتها بالمواطنين وعلاقة المواطنين ببعضهم البعض (العنبي، 2015، صفحة 47).

ويشير مصطلح الهندسة الدستورية على أنها عبارة عن تنظيم سيادة الشعب في إطار دولة ديمقراطية تعمل على حفظ تلك السيادة والحقوق، والحريات العامة، وتفعيلها حتى يتأتى للشعب أن يقرر مصيره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، لأن تقرير المصير من الحقوق الأساسية التي يجب أن تكون مشمولة للشعوب، وعلى جميع المستويات، وتعني هندسة الدستور إدخال تعديلات وإصلاحات جديدة على مستوى الوثيقة الدستورية مع مراعاة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين (مدفوني، 2015، صفحة 6).

وتم تعريف الهندسة الدستورية على أنها إدراج غير انتقائي لحقوق الإنسان والمواطن في الدستور مع وضع الضمانات الكفيلة بحمايتها وترتيبها بشكل يحقق التمكين الدستوري والانتفاع المضاميني للإنسان دونما تجزئة أو انتقاء أو استثناء فالدستور هو المرجع والضابط لكل العمليات السياسية والقانونية (مدفوني، 2015، صفحة 16).

وأن الهندسة الدستورية هي عملية تأسيس مرجعي لعمليات البناء التوافقي للمجتمع على أساس احترام حقوق الإنسان وإشباع حاجاته من الأمن والرفاه والكرامة، وهي تعني بناء تصور وظيفي لهيكل مؤسسات تنفيذية تؤمن بالعقلانية الإيجابية المختزلة للزمن والمقتصد للمال والحاكمة بمنطق شرعية القانون، واستقلال القضاء ومنطق حرية التمثيل الديمقراطي والرقابة النيابية على السلطة التنفيذية (سالك، 2018، صفحة 215).

وأن الغاية من الهندسة الدستورية هي إخضاع المؤسسات السياسية إلى القانون والدستور، وتحويل الخلافات السياسية من العنف والثورات إلى الحوار والمشاركة السياسية، من أجل بناء دولة قانونية دستورية يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون بدون تمييز، كما تنعي العلاقة بين الفرد والدولة، والشعب والحكومة، ويجب أن تستند الفئة الحاكمة على الدستور والقانون بحيث تمنحهم الشرعية في ممارسة السلطة (عبدالزهرة، 2019، صفحة 43).

وإن الهندسة الدستورية تنتج وثيقة دستورية حديثة، وديمقراطية ترتبط أساساً بالبيئة العامة الحاكمة لوضع الدساتير أو مراجعتها بالتعاطي مع شروط ومقومات الصياغة الجيدة للوثيقة الدستورية وشروطها الموضوعية والفنية، فكانت هذه العوامل وما يرتبط بها من ملابسات هي الكفيلة بتبني هندسة دستورية جديدة، لتؤدي بدورها إلى إنتاج هيكل دستورية أكثر توازناً وفاعلية، وتحظى في نفس الوقت بالحد الأقصى من القبول السياسي والاجتماعي (الزياني، 2011، صفحة 1).

وتؤكد الهندسة الدستورية على أهمية الحرية والحقوق للأفراد عبر حل المشكلة السياسية المتمثلة في الصراع والصدام المزمع بين الحرية والسلطة، في محاولة إلى وضع هندسة دستورية توازن بين حقوق الأفراد في أن يعيشوا الحرية ويتنفسونها، وبين حق السلطة العامة في التدخل في النشاط الاجتماعي والسياسي بالتنظيم والتقييد بعيداً عن الفتن السياسية، فالعلاقة بين الجانبين أي الحرية والسلطة علاقة صراع، تأثير وتأثر، فكلما انطلقت احدهما تقلصت الأخرى أمامها، وإن الهندسة الدستورية وجدت لتخفيف ذلك الصراع عبر التوازن بين الحرية والسلطة، ومن ذلك حق الأفراد في ممارسة الحرية بدون قيد أو شرط باستثناء ما يتعارض مع الدستور والقانون، وإيضاً حق السلطة في ممارسة عملهم استناداً إلى الشرعية التي تخولهم في ممارسة عملهم (زيان، 2016، صفحة 21).

وأن الصراع والسجال الأزلي بين السلطة والحرية منذ بداية التاريخ السياسي للشعوب لا بد من أن ينتهي إلى منطقة وسطى يتوازن فيها قطبا المسألة الدستورية، بحيث تكون السلطة خادمة للحرية، كما أن الإقرار بالحرية يجب أن لا يفهم بأنه إنكار لدور السلطة، وأن هندسة العلاقة بين السلطة والحرية يجب أن تكون قيمتين نسبيتين لا مطلقيتين من أي حدود، أي بمعنى آخر أن تكون الحرية والسلطة قيمتها متساوية في مواجهة إحداهما للأخرى، وأن كان غير ذلك فإن الأمر ينتهي التضحية بالحرية، بحكم ما تتمتع به السلطة من سلطة الإكراه المادي عن طريق استخدام القوة والقمع غالباً، وأن التوفيق بينهما يتم عن طريق صيغة للتوازن الدستوري بين قوة الدولة بدرجة تسمح لها أن تكون فعالة، وحرية الفرد إلى الحد الذي يتيح له طلاقة العمل، وبهذا تحقق الهندسة الدستورية (زيان، 2016، الصفحات 22-23).

وأن الهندسة الدستورية تضمن بأن يقرر الشعب مصيره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمدني والسياسي، لأن تقرير المصير من الحقوق الأساسية التي يجب أن تكون مشمولة للشعوب وعلى جميع المستويات، وتضمن بأن يتمتع جميع أفرادها بالحقوق المدنية والسياسية من أجل تمكينهم من القيام بدورهم كاملاً تجاه المجتمع وتجاه الوطن وتجاه أنفسهم وحتى يطمئنوا على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، وتؤكد على دولة الحق والقانون حتى يتساوى جميع أفراد الشعب أمامها (مدفوني، 2015، صفحة 17).

وتكمن أهمية الهندسة الدستورية بتنظيم الدولة والحكومة والمجتمع عبر تقسيم السلطات السياسية من أجل إضفاء الشرعية على مصدرها ومجال عملها وضمان التناغم بين مسارات التغيير والنظام ضمن نسق مؤسسي ومظهر ثقافي فاعل، وأن الحاجة إلى الهندسة الدستورية هي لتثبيت ركائز السلطة السياسية وضمان التفاعل بين القانون والسلطة، وأن إضفاء الشرعية على السلطة السياسية تحتاج إلى شرعنة مصدرها وأهدافها لأن السلطة السياسية هي شرعية طالما حققت مصالح الحكام والمحكومين على حد سواء بالإضافة إلى أنها تكتسب الشرعية طالما استمدت مصدرها من إرادة الشعب، وكذلك أن الهندسة السياسية تأطر تنظيم السلطة عن طريق القانون (السوسي، 2015، صفحة 98)، وكذلك (مدفوني، 2015، الصفحات 17-18).

وإن الهندسة الدستورية تشجع على التغيير الاجتماعي لوضع حداً لعدم المساواة والقهر والظلم الذي يعاني منها المجتمع، ومن المعروف أن في كل مجتمع هناك قوتين، قوى محافظة لا ترغب في تغيير الوضع الراهن وتقاوم التغيير، وقوى تدعو إلى الإصلاح وتشجع التغيير والتقدم، وهذا الامر ينطبق أيضاً على الحكومة، وقد عبر (ريكاسينس سيجن) عن هذه الحقيقة بالقول (إذا كان القانون يسعى من جانب لتحقيق الطمأنينة والأمن، فإنه من جانب آخر يسعى لتلبية الاحتياجات الناشئة عن التغيرات الاجتماعية والرغبة في التقدم، لذا لا بد من التغيير المتناغم مع الاحتياجات الاجتماعية والظروف المستجدة) (فلوس، 2010، صفحة 7).

وتؤدي الهندسة الدستورية دوراً جوهرياً في مجال التأطير القانوني للنشاط السياسي في المجتمع، وفي تحقيق التعايش السلمي بين السلطة والحرية، وفي تحديده لعلاقة الفرد بالدولة تأثيراً وتأثراً، وفي تنظيم المؤسسات السياسية لاسيما في أداء اختصاصها الدستورية حتى لا تميل نحو التعسف والاستبداد، كما يمثل ضمانة فعالة في الإقرار بحقوق الإنسان وحياته العامة وضوابط استعماله حتى لا تميل إلى الفوضى، كما تمثل الهندسة الدستورية هدنة مؤقتة لصراع المزمع بين السلطة والحرية، وبتحقيق التوازن والتعايش في ظل دولة القانون والمؤسسات الدستورية (زيان، 2016، صفحة 26).

4- الهندسة السياسية (المتطلبات والأبعاد والأنواع):

أن للهندسة السياسية متطلبات وأبعاد وأنواع، ومن أهم تلك المتطلبات (التوقيت والإخراج والموقع)، أما أبعاد الهندسة السياسية هي (الفكرية والجغرافية والمؤسسية)، وعند الحديث عن أنواع الهندسة السياسية هي (التقليدية وإعادة

والعكسية)، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناول المطلب الأول متطلبات الهندسة السياسية، في حين تناول المطلب الثاني أبعاد الهندسة السياسية، أما المطلب الثالث تناول أنواع الهندسة السياسية.

1-4-متطلبات الهندسة السياسية:

أن من أهم متطلبات الهندسة السياسية هي الآتي (بالروين، الهندسة السياسية، 2012، الصفحات
:(<https://vision4iraq.blogspot.com/2012/09/blog-post.htm>):

أ. التوقيت: وهو عبارة عن عملية تقدير متى يمكن القيام (أو عدم) بشيء ما، بمعنى هو اللحظة التي تجتمع فيها كل الظروف التي تدفع بالإنسان للإقدام على شيء ما أو حل مشكلة معينة أو العكس، ويمكن التعرف على هذه اللحظة بإدراك كل المؤثرات التي تقود إلى دفع إنسان ما لاتخاذ قرار معين، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف السياسة على إنها بالدرجة الأولى عملية توقيت وان التوقيت هو المكون الأساسي في العملية السياسية وسر من أسرار نجاحها، و باختصار شديد يمكن القول بان الهندسة السياسية هي عملية فن معرفة متى يتحدث السياسي ومتى يسكت ومتى يقوم بشيء ما ومتى يقف عن المشاركة فيه، وبمعنى آخر هو عملية اصطلياد الفرص المناسبة التي يمكن إحداثها أو انتظارها من اجل الاستفادة منها.

ب. التغليف: لقد أصبحت عملية الاخراج أو التغليف، كما يطلق عليها في علم التسويق اليوم من أهم شروط نجاح أي حملة او موقف سياسي، ويعني ببساطة عملية تقديم أو عرض الافكار او المبادئ التي يؤمن بها سياسي ما من اجل نشرها بما يتناسب وما تنتظره وتسعي اليه الجماهير، وباختصار شديد يمكن القول إن التغليف هو عملية تسويق الافكار والسياسات والبرامج بأسلوب مؤثر وناجح.

ج. الموقع: وهو ان يكون السياسي في المكان أو الوضع أو الموقف السياسي المناسب عند وقوع الحدث أو اتخاذ قرار ما، والحديث عن الموقع السياسي هنا ليس مجرد الحديث عن ماذا يجب ان يتضمنه برنامج ما وانما ماذا يستطيع ان يفعل سياسي ما بعقلية المشاهد او السامع له لكي يجعله يقتنع ويقبل ببرنامجها، وبمعنى كيف يستطيع سياسي ما القيام بالعمل على خلق تشابه أو تطابق بين أفكاره وأفكار الجماهير التي يرغب مخاطبتها، وبمعنى آخر ان تحديد الموقع المناسب لسياسي ما هو في الحقيقة مجرد انطباع إيجابي يحاول السياسي إحداثه في أذهان الجماهير من أجل التأثير في عقولهم وإقناعهم بما يريد القيام به.

وان تحديد الموقع السياسي هو عملية صعبة لان هذه العملية لا تتوقف في كثير من الاحيان على ما يؤمن به السياسي فقط ولا فيما يعتقد انه المفيد للمجتمع، وإنما يتوقف بالدرجة الاولى على انطباع وقناعات الآخرين وعلى ادواتهم المستخدمة لتحقيق ذلك، وعليه فإن عملية تحديد الموقع السياسي تستلزم توفر العديد من الشروط السياسية لإنجاحها لعل من أهمها اللغة بمعنى ضرورة استخدام اللغة المناسبة والمفهومة للجماهير، والتبسيط بمعنى لأبد على السياسي من تبسيط رسالته وخطابه والعمل على تقديم برنامج واقعي يتناسب مع طموحات ورغبات الجماهير التي يريد مخاطبتها، والتميز بمعنى على السياسي ان يعمل على التمييز بين برنامج المنافسين له وان يقدم نفسه على انه البديل الاحسن من كل الخيارات الأخرى المطروحة في الساحة (بالروين، 2012).

2-4-أبعاد الهندسة السياسية:

من أهم أبعاد الهندسة السياسية والتي يجب على كل مجتمع يريد أن ينهض ان يهتم بها هي الآتي (بالروين، الهندسة السياسية، 2012، الصفحات
:(<https://vision4iraq.blogspot.com/2012/09/blog-post.htm>):

أ. الفكري: يمكن اعتبار البعد الفكري من أهم أبعاد الهندسة السياسية، وخير مثال على ذلك هو استخدام فكرة (الدستورية) في كيفية السيطرة على الشعوب واحتواء المعارضة، أي بمعنى إن وجود دستور (أو غيابها) في أي بلد هو الذي يحدد مؤشرات النجاح أو الفشل في كل عملية هندسة سياسية، ولكي تنجح الهندسة السياسية في دولة ما لابد من وجود دستور، ولابد ان

يكون هذا الدستور في تناسق وتكامل مع كل مكونات المجتمع الأخرى، ولا بد من مشاركة أبناء الشعب وإعطاءهم كامل الحرية في اختيار الدستور الذي يريدون، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فسوف لن تتحقق أهداف الهندسة السياسية الحقيقية وسيكون مصيرها النهائي الفشل.

ب. الجغرافي: يعتبر استخدام الجغرافية السياسية للتفريق بين الدول والسيطرة على الشعوب من اهم الابعاد الاساسية للهندسة السياسية، وخير مثال على ذلك هو استخدام الدول الاوروبية في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لفكرة (الفصل بين الساحل والداخل) في السيطرة على الدول والشعوب، ومن أحسن الامثلة على هذه النوع من الهندسة هو الخريطة الجغرافية لدولة تشيلي في جنوب أمريكا والكيفية التي تم بها تكوين هذه الدولة، إذ تم تأسيس دول تشيلي خلال الاستعمار الاسباني لتلك المنطقة، وجمهورية تشيلي اليوم هي عبارة عن المناطق الساحلية لقارة أمريكا الجنوبية وتعتبر اطول دولة في العالم إذ يقدر طولها بحوالي 4828 كيلومترا، وما أن حصلت تشيلي على استقلالها من إسبانيا عام 1818م حتى حاولت الدول المجاورة لها السيطرة عليها وكان نتيجة ذلك دخول تشيلي في حروب دامية ومكلفة لسنوات عديدة مع الدول المجاورة.

ج. المؤسسي: لعل خير مثال على استخدام هذا البعد هو فكرة الجامعة العربية، إذ كان الهدف الاساسي من وراء تكوينها بهذا الشكل وفي ذلك الوقت أي في عام 1945م هو تفرغ فكرة الوحدة العربية من محتواها، إذ قامت بريطانيا بالعمل على تجميع هذه الدوليات في كيان لا يمكن ان يتم فيه الاتفاق على أي قضية أساسية ولا على أي عمل جاد، وذلك بتشجيع هذه الدول على تبنى الاجماع كآلية لأتخاذ القرارات، بمعنى ان فكرة جامعة الدول العربية بالصورة التي علمها الان لم تكن الابن الشرعي للشعب العربي الذي كان يحلم بان يكون له دولته الموحدة من الخليج الى المحيط.

3-4 أنواع الهندسة السياسية:

أن للهندسة السياسية أنواع عديدة لعل من أهمها (بالروين، من أجل دولة تقوم على أساس: العدالة والاختيار والقانون، 2011):

أ. التقليدية: المقصود بالهندسة السياسية التقليدية هو عملية التطبيق العملي للمبادئ العلمية من أجل تأسيس أو تصميم أو تطوير الافكار والعمليات والآليات والمؤسسات السياسية في مجتمع ما، وهي المنهجية التي تسخر وتطبق العلم والتكنولوجيا في خدمة رغبات وحاجات الدولة السياسية، فالمهندس السياسي على سبيل المثال هو ذلك الانسان الذي يعمل على حل المشاكل السياسية المعقدة وجعل الأشياء تسير بأكثر فاعلية وبأقل التكاليف ولتحقيق أكبر منفعة لخدمة الناس.

ب. الإعادة: وهي ببساطة تعني إعادة تشكيل أو تصميم المؤسسات والآليات القديمة والتقليدية بما يتناسب ومتطلبات العصر وضروريات الحياة، فالقبيلة على سبيل المثال هي أحد المؤسسات التقليدية التي يجب إعادة تحديد دورها في المجتمع الحديث، ففي كل الدول العربية تعتبر القبيلة مؤسسة تاريخية سياسية واجتماعية وثقافية مهمة في تركيبة الانظمة السياسية القائمة، والمقصود بالقبيلة هو تلك المؤسسة الاجتماعية التي تقوم على أساس مجموعة من القواعد والاجراءات والاحكام والاعراف التي بواسطتها يتم تنظيم العلاقات اليوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجموعة من الافراد في مجتمع ما تربطهم في العادة روابط الدم وقد تكون في بعض الاحوال روابط جبهوية في منطقة جغرافية معينة، والسؤال هنا ما هو دور القبيلة كمؤسسة اجتماعية وثقافية والسياسية في المجتمع الحديث المتقدم؟ هذا هو السؤال الاساسي الذي يجب على المهندس السياسي في كل بلد يريد أن ينهض ويتقدم أن يحاول الاجابة عليه.

ج. العكسية: المقصود بالهندسة العكسية هو طريقة تحليل ودراسة العمليات والمؤسسات والآليات القائمة والقوانين السائدة والنماذج المستخدمة في مجتمع ما ومحاولة فهم كل مكوناتها وجزئياتها من أجل معرفة سر وجودها وأسباب نجاحها ولأخذ منها كل ما هو مفيد وترك كل ما هو ضار، وخير مثال على استخدام الهندسة العكسية بأسلوب ناجح هو السياسة التي اتبعتها

اليابان عندما قررت الانفتاح على الخارج وخصوصا الغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والمثال الآتي يوضح سر نجاح هذه السياسة وسر تقدم اليابان دون ان تفقد شيء من قيمها وعاداتها وتقاليدها، إذ كيف قامت اليابان بأنشاء أول سكة حديد في البلاد، فما ان قررت الحكومة اليابانية استيراد أول قطار من الولايات المتحدة الأمريكية حتى أمرت العاملين والمتخصصين في هذا القطاع بالقيام بتفكيك عرباته ودراسة كل اجزائه ثم إعادة تركيبه وتشغيله من جديد، وبالفعل قام المتخصصين بذلك وأخذت منهم هذه العملية حوالى سنتين، لقد كان الهدف الاساسي من القيام بهذه العملية هو تمكين الانسان الياباني من معرفة كيفية صناعة القطارات، وبالفعل تحقق لهم ذلك.

5-البيات الهندسة السياسية والدستورية:

أن للهندسة السياسية والدستورية البيات ومن تلك البيات الهندسة القانونية والمؤسسية والدبلوماسية والانتخابية.

5-1-الهندسة القانونية:

تهدف الهندسة القانونية إلى بناء دولة الحق والقانون، تحقيقا لمبدأ التساوي في الفرص بين المواطنين مهما اختلفت أعرافهم وثقافتهم ولغتهم وجنسهم ودينهم، فبناء مجموعة قوانين لضمان المحاسبة هي أحد الشروط والضمانات الأساسية في منطق الهندسة السياسية، وذلك بهدف ضمان الحكم الراشد ودولة الحق والقانون، ويتمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية من احترام مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وضمان احترام التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة مع فتح مجال الحريات السياسية وتأسيس الأحزاب السياسية (عائشة، 2017، صفحة 37).

وأن الهندسة القانونية تضمن السير الحسن لمختلف مؤسسات النظام السياسي وجعلها في خدمة المصلحة العامة، وترتكز على مستويين هما نظام الأحزاب السياسية والمجتمع المدني باعتبارها مؤسسات حيوية لتكريس الهندسة السياسية، ويتم هندستها بصياغة قوانين تفسح المجال لقيام هذه المؤسسات بتولي مسؤوليتها في تمثيل المصالح العامة وتوفير القيادة السياسية ويجاد آليات قانونية تضمن لها محاسبة الحكومات ومساءلتها، وبالتالي تقتضي الهندسة السياسية بتكييف قانوني للأحزاب السياسية الحديثة، كما تتطلب الهندسة السياسية بعملية إصلاح قانوني تعطي المزيد من الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني، وبناء استراتيجيات تنظم عبرها عمليات تجميع المصالح المختلفة والتعبير عنها، وبهذا فإن الهندسة السياسية تعمل على تعزيز دور الوساطة الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني بين الشعب والسلطة، وأن الهندسة السياسية كفيلة بحرية النشاط السياسي لمختلف الفعليات السياسية الغير الرسمية من أحزاب سياسية ومجتمع مدني (نعيمة، 2015، الصفحات 112-113).

5-2-الهندسة المؤسسية:

ترتبط الهندسة المؤسسية بالمؤسسات المركزية الأساسية في الدولة، فإذا كانت المؤسسة التشريعية تختص بسن القوانين، والمؤسسة التنفيذية تتولى تنفيذها فإن الجهة القضائية تتكفل بما يعرض عليها من منازعات، وبالتالي تأتي الهندسة المؤسسية لبناء تصور وظيفي لهيكل مؤسسات تنفيذية تؤمن بالعقلانية المقدره للزمن والمقتصد للمال والحاكمة بمنطق شرعية القانون ومنطق حرية التمثيل الديمقراطي والرقابة البرلمانية على المؤسسة التنفيذية، كما أن الهندسة المؤسسية تعني التناسق والتكامل في عملية بناء مؤسسات النظام والدولة معا، وتنطلق من افتراض عدم تصور وجود نظام سياسي صالح في ظل نظام إداري فاسد، أو عكس ذلك فلا يمكن تصور وجود نظام إداري صالح في ظل نظام سياسي فاسد، إذ تتطلب إحداث هندسة خلق مؤسسات فاعلة قادرة على تحويل مدخلات النظام السياسي إلى مخرجات بقييم مضافة وبكفاءة عالية (عائشة، 2017، الصفحات 37-38) وكذلك (نعيمة، 2015، صفحة 113).

وتكمن آليات الهندسة المؤسسية بسيادة القانون وأن يكون فوق الجميع، وعدم التمييز بين الحاكم والمحكوم، وحماية حقوق الإنسان ومعاقبة منتهكها، والفصل بين المؤسسات (التشريعية والتنفيذية، والقضائية)، مع التأكيد على سمو

المؤسسة التشريعية باعتبارها هي من تشرع القوانين، واستقلال المؤسسة القضائية، وكذلك الرقابة القضائية على دستورية القوانين، والرقابة القضائية على الاعمال الادارية ولاسيما النشاطات التي تمس الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين المنصوص عليها في الدستور، وأيضا استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن المؤسسات السياسية، والتي تلعب دور مهم بين الشعب والحكومة، وتدافع عن حقوق الأفراد والجماعات داخل المجتمع والتي تؤكد عليه الهندسة الدستورية (مدفوني، 2015، الصفحات 21-22).

3-5- الهندسة الدبلوماسية:

تعني الهندسة الدبلوماسية علم وفن في آن واحد فهي علم لكونها تستند على دراسة وإجادة نواحي المعرفة تلك المعرفة التي تقوم على قواعد وقوانين وأصول التفاوض والتعامل السياسي، وهي فن لأنها مهنة دقيقة وحساسة فالدبلوماسية بحاجة إلى مهارات خاصة حتى يتمكن من تطبيقها، وتشمل الهندسة الدبلوماسية فن المفاوضات وإدارة المفاوضات والاتصالات وإنشاء السفارات والممثلات وكذلك تعيين المبعوثين والسفراء والمندوبين لدى الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية ومختلف أشخاص القانون الدولي، كما تشمل التقديم المشروعات والمقترحات للتسوية السلمية والسياسية والتفاوضية والتوفيقية والتحكيمية لمختلف المشكلات الدولية (الدرسوني، 2016، الصفحات https://fahadaldarsony.blogspot.com/2016/03/blog-post_75.html).

ويقدم علم الهندسة الدبلوماسية سيناريوهات وتصورات استشرافية ومستقبلية لحلا القضايا الدولية أو على الأقل تسويتها بالطرق السلمية، وتعتبر الهندسة الدبلوماسية الركن الأساسي في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ يتم بواسطتها إقامة هذه العلاقات وتنميتها ومعالجة جميع المسائل ذات الطبيعة الدولية والتوفيق بين مصالح الدول المتعارضة ووجهات نظرها المتباينة، وتكون الدبلوماسية طريقاً إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض، كما تعنى بالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث الدولية، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو رداً فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية (الدرسوني، 2016، الصفحات https://fahadaldarsony.blogspot.com/2016/03/blog-post_75.html).

4-5- الهندسة الانتخابية:

تعني الهندسة الانتخابية ترسيخ الديمقراطية ورفع التمثيل السياسي، وهي تحتاج إلى مهندس سياسي ماهر يفهم تركيبة المجتمع وأوزانها، وعبرها يمكن التوافق على التنسيق الانتخابي في الدوائر الانتخابية وتمثيل غالبية القوى السياسية في المجتمع، كما تعني ترتيب أراذي واعى للنظام يتناسب ويستجيب للبيئة العامة المحيطة ويؤدي إلى انتاج مخرجات واضحة ومحددة من أجل المساهمة في تكوين بناء مؤسسي وسياسي جيد وكفوء، وهي محاولة من أجل اصلاح وتحسين النظام الانتخابي الامر الذي ينعكس بشكل ايجابي على اداء البرلمان، فهي تسعى للتوفيق بين النظام الانتخابي والظروف المجتمعية والبيئة المحيطة له، ولكن فاعلية الهندسة الانتخابية تبقى رهينة القبول المجتمعي والسياسي (الجبوري خ.، 2020، الصفحات 209-210).

وأن الهندسة الانتخابية هي جزء من الهندسة السياسية، وهي لا تعني فقط تنظيم الانتخابات، بل هي تعيد اصلاح القديم وترميمه إذا كان فيه تصدع أو هدم دون ازالة القديم نهائيا مثل إعادة اعمار جسر أو بناية فيما ضرر هذا في علم الهندسة المعمارية والذي اخذ باحثو علم السياسية منه (الجبوري خ.، 2020، صفحة 210)، وتعد الهندسة الانتخابية أحد المداخل الرئيسية والأساسية للتطوير البرلماني، وبهذا لا بد من تطوير النظام الانتخابي على نحو يسمح بأن تعكس الانتخابات التي تجري الإرادة الشعبية الحقيقية، لأن فعالية النظام السياسي ترتكز على فعالية النظام الانتخابي الذي يركز بدوره على الثقافة العامة، أي نمو الثقافة النيابية والقدرة على التعايش في ظل مؤسسات تمثيلية منتخبة ذات كفاءة وفاعلية في الأداء

(لعروسي، 2012، صفحة 61)، وأن متطلبات الهندسة الانتخابية الفعالة تتطلب تحقيق مستويات التمثيل المختلفة، وجعل الانتخابات في متناول الجميع، والتقسيم الجيد للدوائر الانتخابية وإيجاد هيئات مستقلة لإدارة الانتخابات (لعروسي، 2012، صفحة 69).

6-الخاتمة:

أ. أن الهندسة السياسية تهدف إلى تسوية وحل الصراعات الاجتماعية، والحروب الأهلية وبناء الدولة والمؤسسات بعد انتهاء الصراع العنيف، وتطوير وتحسين التمثيل السياسي والجودة الديمقراطية، وزيادة المشاركة السياسية والانتخابية.
ب. تضمن الهندسة السياسية إلى وجود أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تركز التداول السلمي على السلطة، ووجود انتخابات وتشكيل هيئات تمثيلية، وتتطلب وجود دستور يكرس حقوق الإنسان ومنظومة قانونية تدعم المساواة، وتفسح المجال لتشكيل مؤسسات غير رسمية وعملية انتخابية تضمن الشرعية وتجسد مؤسسات تمثيلية، ومنظومة مؤسساتية فاعلة وكفاءة تضيء إلى حسن التسيير عبر تحويل مدخلات النظام السياسي إلى مخرجات بقيم وكفاءة عالية.
ج. أن الهندسة الدستورية تعني إدراج غير انتقائي لحقوق الإنسان والمواطن في الدستور مع وضع الضمانات الكفيلة بحمايتها وترتيبها بشكل يحقق التمكين الدستوري والانتفاع المضاميني للإنسان دونما تجزئة أو انتقاء أو استثناء فالدستور هو المرجع والضابط لكل العمليات السياسية والقانونية.

د. أن الغاية من الهندسة الدستورية هي إخضاع المؤسسات السياسية إلى القانون والدستور، وتحويل الخلافات السياسية من العنف والثورات إلى الحوار والمشاركة السياسية، من أجل بناء دولة قانونية دستورية يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون بدون تمييز، كما تنمي العلاقة بين الفرد والدولة، والشعب والحكومة.

هـ. أن للهندسة السياسية متطلبات وأبعاد وأنواع، ومن أهم تلك متطلبات الهندسة السياسية هي (التوقيت والإخراج والموقع)، بينما أبعاد الهندسة السياسية هي أبعاد (فكرية وجغرافية ومؤسسية)، وللهندسة السياسية أنواع هي (التقليدية والإعادة والعكسية)، ولا يمكن الحديث عن الهندسة السياسية ما لم تحقق المتطلبات والأبعاد.

و. أن للهندسة السياسية والدستورية آليات، ومن تلك آليات القانونية التي تحقق عبر دولة الحق والقانون، والهندسة المؤسساتية والتي تحقق عبر التناسق والتكامل في المؤسسات السياسية، وفي عملية بناء مؤسسات النظام والدولة معاً، والهندسة الدبلوماسية تحقق عبر معالجة جميع المسائل ذات الطبيعة الدولية، والتوفيق بين مصالح الدول المتعارضة ووجهات نظرها المتباينة، والدبلوماسية الانتخابية تحقق عبر ترسيخ الديمقراطية ورفع التمثيل السياسي.

7-قائمة المصادر والمراجع:

- ناظم، عبد الواحد الجاسور. (2008). موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت.
عبد الوهاب، الكيالي. (1979). موسوعة السياسية، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
أحمد، صلاح رفقي. (2017). فن الممكن، دار دون للنشر والتوزيع، مصر.
أحمد، محمد محمود المسلماني. (2018). الهندسة السياسية: مصر. ما كان وما يجب أن تكون، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
أمحمد، برقوق. (2009). مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، مادة النظم السياسية المقارنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر.
لطيفة، إبراهيم خضر. (2005). الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة.
مجموعة مؤلفين. (2014). جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة.
حسان، شفيق العاني. (1986). الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد.
طه، حميد حسن العنبيكي. (2015). النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، مكتبة الغفران، بغداد.

- خلف، صالح الجبوري. (2015). الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي في الأردن (جهة العمل الإسلامي أنموذجاً)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
- لؤي، عبد الفتاح. عثمان، الزياتي. (2011). الهندسة الدستورية ومتطلبات الإصلاح قراءة في بعض مقومات جودة الدستور، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- أحمد، السوسي. (2015). في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغربية، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس.
- بوزيد، عائشة. (2017). هندسة السياسة الخارجية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجاً"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
- علي، سعدي عبد الزهرة. (2019). الإصلاح السياسي والدستوري في النظامين السياسيين الجزائري والموريتاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- علمية، مدفوني. (2015). الهندسة الدستورية والإصلاحات السياسية في العالم العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- بن دومية، نعيمة. (2015). الهندسة السياسية ودورها في تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم الرشيد، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد 2.
- عبد القادر، عبد العالي. (2014). الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10.
- زيري، رمضان. (2012). الهندسة الانتخابية مقارنة في معايير وكلفة النظم الانتخابية، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 17.
- نبيلة، سالك. (2018). خصوصية الهندسة المؤسساتية في دساتير الأنظمة السياسية العربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، العدد 12.
- عليان، بو زيان. (2016). الهندسة الدستورية الحديثة – دراسة تطبيقية على الدستور الجزائري، مجلة القانون، العلوم القانونية والإدارية بالمركز الجامعي زيان – غليزان، الجزائر، العدد 8.
- ايمر، بي فلوس. (2010). هندسة الدستور وحمايته، ترجمة: سامر مؤيد عبد اللطيف، مجلة الفرات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، العدد 7.
- خير الله، سبهان عبد الله الجبوري. (2020). الهندسة الانتخابية وتحسين الأداء البرلماني، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، نينوى، العدد 44.
- رايح، لعروسي. (2012). الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي لتطوير البرلمان، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 6.
- فيصل، بن عثمان تليلي. (2020). الهندسة السياسية، الحوار المتمدن، العدد 6587، من: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=680412>
- كمال، الأسطل. (2020). الهندسة السياسية: تأصيل المفهوم ومقاربة أولية، من: <http://www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=179>
- محمد، بالروين. (2012). الهندسة السياسية، من: <https://vision4iraq.blogspot.com/2012/09/blog-post.html>
- محمد، بالروين. (2011). من أجل دولة تقوم على أساس: العدالة والاختيار والقانون، من: <http://mohamedbetween.blogspot.com/>
- فهد، ناصر الدرسوني. (2016). الهندسة الدبلوماسية والإتيكيت الدبلوماسي، من: <https://fahadaldarsony.blogspot.com>

- Arabic references in English:

- Al-Jasoor, N. A. (2008). *Political, Philosophical, and International Terminology Encyclopedia*. Dar Al-Nahda Al-Arabia.
- Al-Kayali, A. W. (1979). *Political Encyclopedia*. Arab Institution for Studies and Publishing.
- Rafiqi, A. S. (2017). *The Art of Possibility*. Don Publishing and Distribution House.
- Al-Musallamani, A. M. M. (2018). *Political Engineering. What Was and What Should B*, Dar Al-Masriah Al-Lubnaniah, Egypt.
- Barqouq, A. (2009). *Concepts in New Comparative Politics*. Comparative Political Systems Department, College of Political Science and Information, University of Algiers Ben Youssef Ben Khedda.
- Khudr, L. I. (2005). *Democracy Between Reality and Illusion*. Al-Alam Al-Kutub Publishing, Distribution, and Printing.

- Group of Authors. (2014). *Constitutional Debate and the Transitional Phase in Egypt: Between January 25th and June 30th*. Arab Centre for Research and Political Studies.
- Al-Ani, H. S. (1986). *Comparative Political and Constitutional Systems*. University of Baghdad Printing Press.
- Al-Anbaki, T. H. H. (2015). *Contemporary Political and Constitutional Systems: Foundations, Components, and Classifications*. Al-Ghfran Library.
- Al-Jubouri, K. S. (2015). *Political Parties and Political Reform in Jordan: The Islamic Action Front as a Model*. Zahran Publishing and Distribution House.
- Abdul Fattah, L., & Al-Zayani, O. (2011). *Constitutional Engineering and the Requirements of Reform: A Reading in Some Elements of Constitutional Quality*. Centre for Human and Social Studies and Research, Mohammed First University, Morocco.
- Al-Sousi, A. (2015). In *Democratic Transition and Constitutional Reform in Moroccan Countries*. Publications of the Atarsh Foundation for Specialized Books, Tunisia.
- Aicha, B. (2017). *Foreign Policy Engineering in Light of Sovereignty Constants: The Western Sahara Issue as a Model*. Unpublished Doctoral Dissertation, National School of Political Science, Algeria.
- Abdul Zahra, A. S. (2019). *Political and Constitutional Reform in Algerian and Mauritanian Political Systems*, [Master's Thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriyah University, Baghdad].
- Madfouni, A. (2015). *Constitutional Engineering and Political Reforms in the Arab World*, [Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Arabi Bin Mahdi University, Algeria].
- Naima, B. D. (2015). *Political Engineering and Its Role in Achieving Democracy and Activating Good Governance*. Journal of Political Studies and International Relations Generation, Generation Research Centre, Beirut.
- Abdul Ali, A. (2014). *Electoral Engineering: Objectives, Strategies, and Its Relationship with Political Systems*. Political and Legal Notebooks, University of Kasdi Merbah Ouargla, Algeria.
- Ramadan, Z. (2012). *Electoral Engineering: An Approach to Standards and Costs of Electoral Systems*. Strategic Studies, Al-Basira Centre for Research, Consulting, and Educational Services, Algeria.
- Salek, N. (2018). *Specificity of Institutional Engineering in the Constitutions of Arab Political Systems*. Algerian Journal for Security and Development, University of Batna El-Hadj Lakhdar, Algeria.
- Bouziane, A. (2016). *Modern Constitutional Engineering: An Applied Study on the Algerian Constitution*. Law Journal, Faculty of Law, Legal and Administrative Sciences, University Centre of Zabana, Algeria.
- Be-Felousse, E. (2010). *Constitution Engineering and Its Protection*. Al-Furat Journal, Al-Furat Centre for Development and Strategic Studies, Holy Karbala.
- Al-Jubouri, K. S. A. (2020). *Electoral Engineering and Improving Parliamentary Performance*. Regional Studies Journal, University of Mosul, Nineveh.
- Laroussi, R. (2012). *Effective Electoral Engineering: A Real Approach to Parliamentary Development*. Political and Legal Notebooks, University of Kasdi Merbah Ouargla, Algeria.
- Telili, F. B. O. (2020). *Political Engineering*. Al-Hewar Al-Mutamadin, No. 6587. Retrieved from: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=680412>.
- Astal, K. (2011). *Political Engineering: Conceptual Rooting and Preliminary Approach*. Retrieved from <http://www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=179>.
- Balrouin, M. (2012). *Political Engineering*. Retrieved from: <https://vision4iraq.blogspot.com/2012/09/blog-post.html>.
- Balzouin, M. (2011). *For a State Based on: Justice, Choice, and Law*. Retrieved from: <http://mohamedberween.blogspot.com/>.
- Aldarsony, F. N. (2016). *Diplomatic Engineering and Diplomatic Etiquette*. Retrieved from: <https://fahadaldarsony.blogspot.com>.